العلاقات السعودية الفرنسية

تعاون اقتصادي وأمني وعسكري يعكس قوة العلاقات

جدة – البلاد

تكتسب العلاقات السعودية – الفرنسية أهمية خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، التي تتطلب تبادل الآراء وتنسيق المواقف بين المملكة والدول الصديقة، التي تتبوأ فيها فرنسا موقعًا متميزًا وتجمع السياستان السعودية والفرنسية رغبة مشتركة للإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في العالم وبالخصوص في المنطقة. وتؤكد العلاقات التاريخية بين البلدين أهمية استمرار التواصل والتشاور بين البلدين فيما يتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي وشؤون المنطقة ومدى الصداقة والاحترام المتبادل بين البلدين والقيادتين والتي أفرزت تعاونًا وثيقًا وتجاوزت التقليدية إلى علاقات استراتيجية ستعود بالفائدة على البلدين.

ومما يجسِّد عمق العلاقات بين البلدين الصديقين ما أكده الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك في كلمة له أمام مجلس الشورى خلال زيارته للمملكة العام ٢٠٠٦ م بوصف العلاقات بين المملكة وفرنسا بأنها استثنائية ووثيقة ومتينة.

وتثبت الأحداث والتطورات في المنطقة عمق العلاقات بين البلدين من خلال التشاور المستمر بين قيادتيهما لإيجاد أفضل السبل لحل الأوضاع في المنطقة.

وتشهد العلاقات السعودية – الفرنسية التي أرسى قواعدها الملك فيصل بن عبدالعزيز– رحمه الله– والرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول تطورا مستمرا بفضل من الله ثم بفضل حرص قادتهما على دعمها وتعزيزها لتشمل مجالات أرحب بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

ويرتكز التعاون الأمني والعسكري بين المملكة العربية السعودية وفرنسا على الاتصالات الوثيقة بين البلدين في مجالات التدريب والتسليح لتعزيز الأمن الداخلي للمملكة.

وتبرز الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العسكريين والأمنيين في البلدين تقارب وجهات النظر السياسية وتعزيز التعاون الأمني والعسكري بينهما.

وجاءت الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إلى فرنسا لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أن المملكة تراهن بكامل ثقلها السياسي والاقتصادي على المستقبل وأخذت في عين الاعتبار عدم الإخلال بالخطط التنموية الحالية وبالمشروعات العملاقة التي تقام على أرضها.

كل تلك الاتفاقيات جاءت نتاجا واضحا وسريعا لعمل كبير يقوم به مجلس التنمية السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اللذين عكسا منذ تأسيسهما رؤية ومنهج خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لحاضر ومستقبل البلاد مترجمين الخطط والدراسات إلى واقع ملموس يعيشه ويحسه المواطن.

ففي باريس وبحضور فخامة الرئيس فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية أبرمت ١٠ اتفاقيات عكست العلاقات المتميزة بين البلدين، كل تلك الإتفاقيات جاءت بعد اجتماع اللجنة التنسيقية الدائمة السعودية – الفرنسية التي يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان أي أنها وليدة تخطيط ودراسات بالإضافة إلى عمل دؤوب وكبير من الجانبين مستندة على كم كبير من الخبرات في مختلف المجالات.

هذا الكم من الخبرات انعكس على تنوع في الكم والكيف في هذه الاتفاقيات حيث لم تغفل الزيارة الأساسيات الضرورية لحياة مستقبلية أكثر رفاهية وصداقة للبيئة فحضرت ثلاث مذكرات تتعلق بالجانب النووي وجانب بناء الطاقة فقد وقعت اتفاقية خطاب نوايا بشأن قيام شركة اريفا بدراسة جدوى إطلاق مفاعلين نوويين في المملكة، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات إدارة النفايات المشعة بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة والمعهد الفرنسي للحماية من الاشعاعات والسلامة النووية، كما وقع الطرفان مذكرة تفاهم للتعاون بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة والوكالة الفرنسية لإدارة النفايات النووية في مجال تطوير تنظيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال النفايات النووية.

الجانب الاقتصادي والاستثماري كان له نصيب كبير من الزيارة الرسمية حيث وقعت أربع اتفاقيات تهتم بزيادة الصادرات وأحجام الاستثمار وتدفق الأموال بين البلدين حيث ركزت الإتفاقية الأولى على التعاون الفني في المجال الصناعي وتضمنت التعاون في تنمية الصادرات الصناعية وزيادة حجم التجارة البينية وتبادل المعلومات التجارية والصناعية والخبرات فيما يتعلق بالسياسات الصناعية والإبداع للإسهام في مساندة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، كما وقع الطرفان عقدا استثماريا بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة ائتمان الصادرات الفرنسية (كوفاس) يقوم الصندوق بموجبه بتمويل بعض العمليات التي تنطبق عليها شروط الائتمان التي تطبقها الشركة هذا بالإضافة إلى مذكرة تفاهم استثمارية بين المملكة والحكومة الفرنسية تتضمن قيام صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسات الاستثمارية السعودية بالاستثمار في شركات الملكية الخاصة في فرنسا، ولم يغفل اجتماع اللجنة التنسيقية الدائمة السعودية – الفرنسية والذي نتج عنه هذه الاتفاقيات تدعيم قدرات الطيران المحلي فوقع مذكرة تفاهم بين الخطوط الجوية العربية السعودية وشركة ايرباص بخصوص سرعة تسليم (٥٠) طائرة ايرباص منها (٢٠) طائرة ايرباص (٣٣٠) الإقليمية التي ستكون الخطوط السعودية المشغل الأول في العالم الذي يستخدم هذا الطراز وذلك لخدمة الطيران الداخلي والإقليمي، و(٣٠) طائرة ايرباص (٣٢٠) الأكثر مبيعا في العالم.

هذا المجهود الكبير من التفكير والدراسة والتخطيط والتوقيع سينقل علاقة المملكة مع فرنسا من حليف قوي إلى شريك استراتيجي متضامن في مختلف الملفات الإقليمية والاقتصادية الاستثمارية.

العلاقات السعودية الفرنسية .. رؤية استراتيجيه لشراكة بعيدة المدى

يجمع السياسيون والدبلوماسيون الفرنسيون على القول ان العلاقات الفرنسية السعودية تمر بفترة تعاون لم يسبق ان عرفت مثيلا له منذ سنوات . ويؤكد هؤلاء ان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند قد عمد منذ وصوله الى قصر الاليزيه في مايو ٢٠١٢ الى اعادة تقويم سياسة فرنسا العربية والشرق اوسطية واتخذ خيار الرهان على المملكة العربية السعودية كشريك استراتيجي اساسي. واجواء العلاقات المتميزة والممتازة بين فرنسا والمملكة تتردد ايضا في اروقة الدبلوماسية وفي لقاءات رجال الاعمال وكبار الصناعيين واصحاب الشركات الكبرى الصناعية وهي أجواء تكرست خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي الى المملكة يرافقه عدد كبير من الوزراء واكثر من ٦٠ مسؤولا كبيرا في الشركات الفرنسية.

تدرك فرنسا جيدا الدور الذي تحتله المملكة، خليجيا وعربيا واسلاميا وحتى دوليا من خلال مساهمتها في الاقتصاد العالمي عبر مجموعة العشرين، او الدور المتوازن الذي تمارسه في قلب منظمة الدول المصدرة للنفط. واضافة الى كل ذلك، تدرك فرنسا التي تعاني كغيرها من الدول الغنية وربما اكثر من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية الدولية ان طريق الانتعاش الاقتصادي والخلاص من الازمة يمر عبر شركاء استراتيجيين اقتصاديين من وزن المملكة السعودية التي تمثل اكبر اقتصاد خليجي وعربي واكثر من ثلاثين مليون مستهلك بقدرات شرائية مرتفعة، وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في حجم الفرص والاستثمارات الواعدة التي تختزنها ما يجعلها محط غيرة حتى من غالبية دول ما يسمى (البريكس).

ويتابع د. صالح الطيار قائلا: على المستوى السياسي يبدو واضحا ان العلاقات الفرنسية السعودية بلغت في عهد الرئيس هولاند سقفا جديدا من التوافق الاستراتيجي وانسجام المواقف والسياسات في عدد كبير من الملفات التي تجاوزت القضايا الثنائية الى مسائل اقليمية هامة، حيث تحرص فرنسا على التنسيق مع المملكة: من ايران وملفها النووي، الى الحرب في سورية وصولا الى لبنان ومرورا بالقضية الفلسطينية. ولعل خير دليل على هذا التوافق والتنسيق والحرص على تعزيز التعاون والشراكة يظهر في الزيارات المتكررة المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين والسعوديين من وزراء وموظفين كبار وأرباب عمل ورؤساء شركات.

فرص واعدة

ويلفت الامين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية الى ان الاستثمارات الفرنسية المباشرة في المملكة العربية السعودية تحتل المركز الثالث ضمن الاستثمارات الخارجية التي تجتذبها المملكة، وهي تقدر باكثر من ١٥ مليار دولار، وتتركز في قطاعات النفط والبتروكيمياويات والخدمات المالية. وهناك اليوم ما لا يقل عن سبعين شركة فرنسية تعمل في المملكة ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٨،٧ مليار يورو في عام ٢٠١٢، مرتفعا بنسبة ١٣٪ عن ٢٠١١. وبلغت الواردات السعودية من فرنسا في العام الماضي ٣،٢ مليار يورو مقابل صادرات سعودية بقيمة ٥،٥ مليار يورو. وفي المقابل ما زال الحضور الاستثماري السعودي في فرنسا ضعيفا ويكاد يكون محصورا في العقارات. فالاستثمارات السعودية المباشرة في فرنسا تضع المملكة في المرتبة الثامنة والعشرين ، وهي تقدرهذه حسب ارقام ٢٠١٠ بحوالى ٦٠٠ مليون يورو تذهب أكثر من ٧٠٪ منها الى العقارات (٤٠١ مليون يورو)، وفي الاسابيع الماضية تعاملت فرنسا بتقدير ملحوظ مع مبادرة شركة المناجم السعودية الاستثمار في مزارع الدجاج الشهيرة (دو) حيث استحوذت على ٢٥٪.

ويعدد مجالات استثمار سعودية تثير اهتمام الفرنسيين بقوله: تتميز السعودية بفرص واعدة واستثمارات ضخمة بفعل وفرة المشاريع فيها من بنى تحتية الى طرقات وقطارات ومرافىء ومطارات ومستشفيات ومساكن ومحطات كهرباء وتحلية مياه ومصافي تكرير جديدة ومفاعلات نووية مدنية تجعل مجالات التعاون كبيرة جدا. وتكفي الاشارة الى ان قيمة المشاريع العملاقة في المملكة تقدر بحوالى ٤٠٠ مليار دولار، وان آخر توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٤ تشير الى ٤،٦٪ بعد ٤ ٪ في ٢٠١٣ مع استمرار تسجيل نمو كبير في القطاع غير النفطي... وهو معدل لن تحققه غالبية الدول الصاعدة.

ونظرة سريعة الى آخر الارقام المتداولة تكفي لفهم مدى حيوية الاستثمار في المملكة والحماسة الفرنسية والدولية لدخول اسواقها: فالسعودية هي في مقدمة الدول الخليجية المرشحة لاستثمار ٢٥٥ مليار دولار في بناء محطات توليد الطاقة غير التقليدية وتحديدا الشمسية. وتحتل السعودية موقعا متقدما بين دول الخليج في مشاريع المياه حيث يتوقع انفاق ٣٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٢٢. وفي مجال الاسكان تملك السعودية وحدها مشاريع استثمارات باكثر من ٦٧ مليار دولار وتخطط لبناء نصف مليون وحدة. وفي السكك الحديد تستحوذ السعودية على اكبر الفرص واكثر طاقات المشاريع في الخليج والشرق الاوسط وشمال افريقيا باستثمارات تفوق ٥٠ مليار دولار قبل ٢٠٢٥، ابرزها: مشروع قطار الحرمين، ومشروع قطار الرياض، ومشروع القطار الخليجي الذي تفوق تكلفته ١٥ مليار دولار ويتوقع ان يتم انجاز جزئه الخاص بالسعودية في عام ٢٠١٥. وبالنسبة لعام ٢٠١٤ فقط يفوق حجم مشاريع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية المليار ريال. وقد نالت مجموعة ألستوم الفرنسية مؤخرا جزءا هاما من عقد تراموای الرياض، وكانت حصتها حوالى ٦ مليارات دولار من مشروع تفوق قيمته ٢٢ مليار دور ويعتبر من اضخم الاستثمارات العالمية في هذا المجال. ويكفي التذكير أيضا بان الرياض وحدها تحظى بمشاريع بقيمة ٢٦٤ مليار ريال وان حجم الاستثمارات في المدن الاقتصادية التي تبنى لتنويع موارد التنمية يصل الى ٥٠٠ مليار ريال... والسعودية هي ايضا اكبر سوق استهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يقدر استهلاكه للمواد الغذائية في السنوات الخمس المقبلة باكثر من ١٠٦ مليارات دولار.

وهناك ايضا التعاون الصحي الذي شهد في الأونة الاخيرة تسريعا لخطواته من خلال توقيع اول بروتوكول تعاون بين وزارتي الصحة بعد ان استضافت باريس في نوفمبراطلاق اول لقاءات صحية سعودية فرنسية وعدت خلالها وزيرة التجارة الخارجية السيدة نيكول بريك بان تكون فرنسا شريكا استراتيجيا جديدا للسعودية في المجال الصحي بحيث تتجاوز عروض التعاون الاتفاقيات الحالية مثل التعاون مع مركز باستور ومع مجموعة كارمات المتخصصة في تجارب القلب الاصطناعي المتكامل. ولا تخفي باريس رغبتها في بناء محور صحي سعودي فرنسي يشمل التكنولوجيا المتطورة ونقل المعرفة والمعلومات والتأهيل وتبادل الخبرات. وفي المجال الصحي ايضا تبدي فرنسا حرصا على عقد شراكات حقيقية مع شركات سعودية ومنها الصغيرة والمتوسطة وقد قامت اكثر من ٢٠ شركة فرنسية بتقديم العرض الطبي الفرنسي لتعزيز التعاون مع الشركات السعودية..

تطابق مواقف الرياض وباريس إزاء قضايا المنطقة

جدة – البلاد

تتطابق مواقف المملكة وفرنسا في قضايا المنطقة ، وهو ما عبر عنه معالي وزير الخارجية عادل بن أحمد الجبير أن هناك تطابقا في الرؤى بين المملكة وفرنسا في جميع الموضوعات التي تهم البلدين، ومنها تطابق الرؤية في أهمية انتخاب رئيس جديد للبنان، وتطابق الرؤية حيال الحل المناسب للأزمة السورية، وبشأن تطبيق الإصلاحات في العراق والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره وعدد من القضايا الإقليمية والدولية.

وقال معاليه خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع نظيرهِ الفرنسي لوران فابيوس في زيارة سابقة للرياض، إن هناك أيضا تطابقا في الرؤى حيال تدخلات إيران في المنطقة وأهمية التصدي لها، وتطابقاً في المواقف بالنسبة لدعم الشرعية في اليمن، وفي وجهات النظر فيما يتعلق بعملية السلام ودفعها إلى الأمام من أجل وصول إلى حل لما يؤدي إلى دولتين بموجب معاهدة السلام العربية وهذا نادر ما يحدث بين بلدين في العالم، وهذا واقع في العلاقات بين المملكة وفرنسا.ومن ناحية الاستثمار الاقتصادي بين البلدين أكد الجبير أن هناك علاقات تجارية كبيرة وضخمة تسعى المملكة لتعزيزها وتوسيعها بشكل أكبر، وكان المنتدى الذي عقد في الرياض من أجل إيجاد فرص للمستثمرين بين البلدين احدى الوسائل لتعزيز وتكثيف العلاقات التجارية القوية.من جانبه نوه وزير الخارجية الفرنسي بحديث الجبير، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين البلدين الصديقين، وقال: "نحن على توافق مع أصدقائنا السعوديين فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية"، مرجعا أسباب الاتفاق في التوجهات بين البلدين وجدية التعاون السياسي والاقتصادي، إلى الشراكة الحقيقة والفاعلة.

وأكد فابيوس أن اللجنة السعودية الفرنسية المشتركة التي يرأسها من جانب المملكة ولي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ويرأسها هو من الجانب الفرنسي، تجتمع كل ستة أشهر، وتقوم حتى الآن بعمل ممتاز، لافتا النظر إلى نيتهم في الإعلان عن نتائج عمل اللجنة منذ تأسيسها في بيان أو نص توضيحي، مشيرا إلى لقاءات رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم من الجانب الفرنسي، معبراً عن تفاؤله بنتائج هذه اللقاءات التي ستعود بالنفع على البلدين من الناحية الاقتصادية، لاسيما وأن الفرنسيين يريدون بشدة تطوير العلاقات الاقتصادية أكثر مع المملكة.

تعلن مؤسسة راجا ظفر محمود راجا ظهور احمد لصيانة المعدات الثقيلة عن إلغاء وشطب الترخيص الخاصة من الهيئة العامة للاستثمار بجدة رقم (١١٢٠٣٠٠٥٩٥١) بتاريخ ١٤٣٠/٥/١٥هـ وذلك لإنهاء وضعنا ولذلك جرى النشر.